

قياس وتحديد العلاقة بين التوسع المالي وبين عرض النقود
في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2020)
(دراسة قياسية)

عبدالمولى عثمان شاكه
عضو هيئة تدريس بقسم الاقتصاد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة مصراتة
a.shaka@eps.misuratau.edu.ly

جنان محمد الضراط
عضو هيئة تدريس بقسم الاقتصاد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة مصراتة
j.alderrat@eps.misuratau.edu.ly

تاريخ النشر: 2024.12.21

تاريخ القبول: 2024.12.16

تاريخ الاستلام: 2024.10.29

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين التوسع المالي وعرض النقود في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2020) ومدى الارتباط بينهما بعلاقات سببية، باتجاه واحد أو باتجاهين، باستخدام منهجية Toda-Yamamoto في تحديد العلاقة السببية في المدى الطويل، وتوصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة سببية باتجاه واحد من عرض النقود بالمفهومين الضيق والواسع إلى التوسع المالي؛ ولكن التوسع المالي لا يؤثر في عرض النقود بالمفهومين الضيق والواسع.
الكلمات المفتاحية: التوسع المالي، عرض النقود، العلاقة السببية، الاقتصاد الليبي.

Measuring and determining the relationship between financial expansion and money supply in the Libyan economy during the period (2020-1980)

Jenan Mohamed AlDerrat
Misurata University
j.alderrat@eps.misuratau.edu.ly

Abdulmula Othman Shaka
Misurata University
a.shaka@eps.misuratau.edu.ly

Abstract

This study aimed to examine the casual relationship between the financial expansion represented by public spending and money supply in both the narrow and broad money supply in the long term in Libyan economy during the period (1990-2020), and the degree of interdependence between the two causal relations may be one way or two-way (feedback), as the causal relationship test indicated that the existence causal relationship of a one-way from the money supply in both the narrow and broad sense to the financial expansion, whereas, there is no one-way causality from money supply to fiscal expansion in the long term.

Kay Words: Financial expansion, money supply, causal relationship, the Libyan economy .

1- المقدمة

احتل موضوع العلاقة بين التوسع المالي وبين عرض النقود بشكل خاص أهمية كبيرة في الأدب الاقتصادي والدراسات والبحوث الاقتصادية، كما أن العلاقة السببية بين عرض النقود والإنفاق هي تفاعل يؤثر بشكل كبير على النشاط الاقتصادي، وتلعب هذه العلاقة بين الإنفاق العام وعرض النقود دوراً محورياً في صياغة السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) للدول على استقرارها الاقتصادي ونموها. (Benkhaira & Hassani, 2023).

يمثل الإنفاق العام الأداة الرئيسة للسياسة المالية والتوسع المالي للحكومات لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بينما يُمثل عرض النقود أداة للسياسة النقدية لتنظيم النشاط الاقتصادي والتحكم في التضخم (Benkhaira & Hassani, 2023).

يرى الكينزيون السياسة المالية على أنها سياسة فعالة؛ لأنها مباشرة وذات تأثير فوري على النشاط الاقتصادي فإذا حدث ركود اقتصادي أو بطالة، وتوقف رجال الأعمال عن استثمار أموالهم بسبب توقعاتهم، تقوم الدولة باقتراض تلك الأموال الراكدة وإنفاقها على المشاريع العامة التي توظف العاطلين عن العمل، ما يولد دخلاً جديداً يساهم بدوره، في زيادة الإنفاق العام، ويحرك النشاط الاقتصادي، ويساهم بشكل مباشر في إنهاء الركود، أو عندما تعتمد الدولة على تخفيض الضرائب، فيزيد الدخل المتاح، ويزيد بالتالي الإنفاق العام والنشاط الاقتصادي، وذلك لأن زيادة الإنفاق الحكومي ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، مما يؤدي إلى نمو اقتصادي، كما انتقد كينز فريدمان بأن السياسة النقدية هي سياسة غير فعالة، ولا تصلح للتغلب على الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد بشكل متكرر، سواء أكانت أزمات ركود أو بطالة، أم أزمة تضخم، ووفقاً للنظرية الكينزية، أن تأثير أي تغيير في حجم الكتلة النقدية على النشاط الاقتصادي هو تأثير غير مباشر وغير مضمون، فعند حدوث ركود اقتصادي، يقوم البنك المركزي بزيادة الكتلة النقدية في الاقتصاد عن طريق تفعيل عمليات السوق المفتوح بشراء سندات حكومية من الأسواق المالية، لكن زيادة الكتلة النقدية بحد ذاتها لا تقود تلقائياً إلى زيادة الإنفاق على الاستثمار أو الاستهلاك وهو ما أطلق عليها كينز لقب "فخ السيولة". إذ إن حدوث ذلك يتطلب انخفاض سعر الفائدة، كما يتطلب إقناع المستثمرين بالاقتراض من البنوك بسعر الفائدة المنخفض والإقدام على الاستثمار، وإقناع المستهلكين بأن من صالحهم الاقتراض وتمويل شراء السلع المعمرة.

ووفقاً لمدرسة فريدمان النقدية فقد عارضت الفرضيات الكينزية عن فعالية السياسة المالية بشكل كامل. وطورت مفهومين أساسيين لهذه الفرضيات، وهي مفهوم الطرد الاقتصادي لمعارضة فعالية سياسة تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الاقتراض، ومفهوم الدخل الدائم لمعارضة فعالية سياسة تمويل الإنفاق العام عن طريق زيادة الضرائب. (ماس، 2024) ووفقاً لفريدمان، يعتبر دور إدارة السياسة المالية هو الأساس المسبب في التضخم والنشاط الاقتصادي. ويرى أن التحكم في عرض النقود هو الأداة الرئيسية وأن التغيرات في كمية النقود تؤدي إلى تغيرات في الناتج والأسعار في الأجل القصير وتغيرات في الأسعار في الأجل الطويل، (Friedman, 1968) وقد عارض فريدمان كينز بتفسير نظريته، وأن الآلية

الحقيقية عند كل فرد وكل مؤسسة محفظة تشتمل على كل الأصول التي يملكها من أملاك عقارية، وأسهم، وسندات، وسلع معمرة ونقود، إن كميات هذه الأصول في كل محفظة تتحدد وفق ما يعتقد صاحبها أنه الوضع الأمثل له. وعندما يعمل البنك المركزي على زيادة الكتلة النقدية في الاقتصاد، عن طريق شراء السندات الحكومية من الأفراد والمؤسسات فتزداد كمية النقود في المحافظ، ويصبح وضعها دون المستوى الأمثل، بهدف استعادة المستوى الأمثل للنقود، يقوم كل فرد وكل مؤسسة بالتخلص من فائض النقود، عبر شراء أصول أخرى كالسلع المعمرة مثلاً. هذا يعني أن تأثير التغيير في مستوى الكتلة النقدية التي يحدثها البنك المركزي هو تأثير مباشر، ولا يتم عبر المرور على سعر الفائدة، ولكن لا يتم على الفور، ولكن يكون متأخراً لفترة زمنية غير معروفة، قد تكون بضعة أسابيع وقد تمتد لأكثر من سنة، لذلك، طالب فريدمان بأن تتم زيادة الكتلة النقدية في كل سنة بمعدل يتسق مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأن السياسة المالية غير مجدية ويجب عدم استعمالها، والسياسة النقدية فعالة، ولكن من الخطأ ترك الحرية للبنوك المركزية لاستعمالها حسب الظروف. (ماس، 2024).

كما تقدم ورقة (Blanchard & Fischer, 1989) إطاراً لفهم التأثيرات المتعلقة بالأزمات النفطية وتأثيرها، حيث تساهم في توضيح كيفية تطبيق السياسة النقدية، حيث أشارت إلى أن الاقتصاديات النامية تُمول معظم أموالها من النفط. فعندما تنخفض أسعار النفط أو تنقطع الإيرادات بسبب أزمات سياسية أو اقتصادية، يقلص الاستثمار الحكومي نتيجة لاستثمار الموارد المالية المتاحة.

كما أن غياب التنوع في مصادر الأرباح للوصول إلى الانفاق العام، فإنه يصبح شديد التأثير بالتغيرات في أسعار النفط، وبالتالي، يكتمل توسعها خلال توافر النفط، مما يؤدي إلى عدم القدرة على دعم الاقتصاد النفطي، كما أصبح الاقتصاد المعتمد على النفط فقط مسبباً في اختلالات هيكلية، مثل عدم القدرة على الاستثمار العام على مراحل متقدمة لتطوير الاستثمار الضروري، وضعف دوره في دعم التنمية الاقتصادية على المدى الطويل (Blanchard & Fischer, 1989).

تشير الأدبيات إلى أن الاقتصادات المعتمدة على النفط تتعرض لتقلبات شديدة في المعروض النقدي، وذلك بسبب ضعف النظام النقدي الذي يجعل من الصعب على البنوك المركزية تحقيق التوازن بين الاقتصاد الكلي وتناسبه.

وبذلك كان هناك تصادم بين السياسات المالية والسياسة النقدية التي تبناها كل من كينز وفريدمان ، كما أن تأثيرها يختلف في الاقتصاديات النفطية، كما نجد أن كل من هاتين السياستين تتبعها البنوك المركزية، وأن أغلب توصيات الدراسات التي تنطرق إلى موضوع السياسات أو مجملها توصي بأن يكون هناك توازن وتكامل بين السياسة المالية والسياسة النقدية، ومن منطلق هذا التكامل أن كل من أداة السياسة المالية المتمثلة في التوسع المالي وأداة السياسة النقدية المتمثلة بعرض النقود مرتبطتان ببعضهما البعض، وأنهما يشتركان في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لتحسين التكامل والتوازن فيما بينها، بالتالي دعت الحاجة لفهم العلاقة السببية بين التوسع المالي وعرض النقود في سياق الاقتصاد الليبي.

تسعى هذه الورقة إلى دراسة العلاقة السببية بين التوسع المالي المتمثل في الإنفاق العام وعرض النقود بالمفهومين الضيق والواسع في سياق الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2020)، وبالتالي فهم تأثير السياسات الناجمة من هذه العلاقة، من أجل تحسين فعاليتها لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار المالي في الاقتصاد الليبي، كما تهدف إلى تقديم رؤى توضح ما إذا كانت العلاقة بين هذين المتغيرين تسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، أم أنها قد تقضي إلى ضغوط تضخمية أو أزمات مالية إذا لم تُدَرَّ بشكل متوازن ومتكامل.

2- الدراسات السابقة:

تسهم الدراسات السابقة في بناء الإطار النظري للدراسة وتوضيح الخلفية العلمية للعلاقة بين التوسع المالي وعرض النقود، وقد تباينت نتائج العلاقة السببية بين التوسع المالي وعرض النقود من دراسة لأخرى، فدراسة (Georgantopoulos & Tsamis, 2012) هدفت لتحليل العلاقات قصيرة الأجل وكذلك طويلة الأجل بين المعروض النقدي والتضخم والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وقد أوضحت نتائجها أن الإنفاق العام يعزز التنمية الاقتصادية في قبرص. ومع ذلك، فإن التمويل بالعجز من قبل الحكومة يسبب المزيد من تأثيرات السيولة؛ ولكن أيضًا ضغوطاً تضخمية في الاقتصاد. تظهر النتائج أن التضخم يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي ربما بسبب صدمة العرض المعاكسة. يجب السماح للمعروض النقدي بالنمو وفقاً للنتائج الحقيقي للاقتصاد ولكن النمو الزائد للنقود يسبب ضغوطاً تضخمية في حالة قبرص.

أما دراسة (علاوي وراهي، 2015) فقد هدفت إلى تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية (الحساب الجاري، حساب رأس المال، الميزان التجاري، عرض النقد الضيق، عرض النقد الواسع) في العراق للمدة (1974-2010)، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه توجد علاقة باتجاهين بين التوسع المالي وعرض النقود بالمفهوم الضيق والواسع، وعدم وجود علاقة سببية لا باتجاه واحد ولا باتجاهين بين مكونات ميزان المدفوعات والتوسع المالي ما عدا حساب رأس المال الذي له علاقة سببية باتجاه واحد إلى التوسع المالي.

أما دراسة (Zafar & Hussain, 2018) فهذه لدراسة العلاقة بين المعروض النقدي والتضخم والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة (1972-2015). تم فيها استخدام منهجية ARDL لدراسة العلاقة طويلة وقصيرة الأجل، منهجية جرانجر السببية لمعرفة اتجاه السببية. وتوصلت هذه الدراسة أن السببية تمتد من التضخم إلى النمو الاقتصادي بينما السببية بين التضخم والإنفاق الحكومي التضخم ومعرض النقود ثنائي الاتجاه. وخلص إلى أن كل من السياسات النقدية والمالية لها تأثير على النمو الاقتصادي.

أما دراسة (سكر، 2018) فهذه هدفت إلى استقصاء أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)، حيث تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) على المتغيرات التالية: عرض النقد بمفهومه الواسع، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومن ثم تم إدخال متغير

ثالث وهو متغير الإنفاق الحكومي كمثل للسياسة المالية مرة أخرى، وبينت النتائج أن عرض النقد يؤثر إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأن تأثير السياسة النقدية كان أكبر من تأثير السياسة المالية.

كما هدفت دراسة (جابر، 2023) إلى بيان العلاقة بين أثر الإنفاق الحكومي على السياسة النقدية التي تعكسها متغيرات السياسة النقدية المختلفة بما فيها عرض النقود، وتوصلت النتائج إلى وجود تأثير لتقلبات عرض النقود كمتغير داخلي وانعكاساتها على مدى قدرة السياسة النقدية في تحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي والنقدي، وضمان استقرار النظام المالي وتحفيز النمو الاقتصادي، أي أن السياسة النقدية فعالة في تحقيق أهدافها عندما يكون عرض النقود متغيراً خارجياً أو داخلياً.

أما دراسة (Benkhaira & Hassan, 2023) هدفت إلى دراسة تأثير الإنفاق العام والمعروض النقدي على النمو الاقتصادي في المغرب خلال الفترة (1990-2021)، حيث وجدت علاقة إيجابية بين المعروض النقدي والنشاط الاقتصادي، ولكن تأثير الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي كان محدوداً.

تجدد الملاحظة هنا إلى أن أغلب الدراسات السابقة تدرس العلاقة بين التوسع المالي وعرض النقود من خلال السياسات كعلاقة غير مباشرة بين المتغيرين، ماعدا دراسة (علاوي وراهي، 2015)، وأن الدراسة الحالية - حسب علم الباحثين - هي الدراسة الوحيدة التي تبحث في العلاقة السببية بين التوسع المالي وعرض النقود في الاقتصاد الليبي.

3- إشكالية الدراسة:

هناك تحديات كبيرة تواجه الاقتصاد الليبي في تطبيق السياستين المالية والنقدية؛ وذلك لأن الاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي يعتمد كلياً على الصادرات النفطية كمصدر أساسي للدخل، وما يعانيه من تقلبات اقتصادية شديدة بسبب الاعتماد على الأسعار العالمية، كما يواجه تحديات في تحقيق النمو من أهمها الاستخدام الطبيعي للموارد الطبيعية دون الاستثمارات التعويضية يؤدي إلى تراجع رأس المال، وسياسات غير مستقرة يؤثر سلباً على النمو، وأن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية غالباً ما تشهد تباطؤاً في النمو الاقتصادي بعكس الدول فقيرة الموارد طبيعية، وهي الظاهرة المعروفة باسم "لعنة الموارد" (Sachs & Warner, 1995). هذا يجعل من الصعب تنفيذ النظرية الكينزية أو النقدية بشكل جيد على اقتصاد ريعي وحيد الدخل، فتطبيق النظرية الكينزية على الاقتصاد الليبي سيكون له تأثير سلبي؛ وذلك لأن نتائج التوسع المالي قد يكون مؤقتاً، إذا كان الاقتصاد يعتمد على دخل النفط فقط، فقد تواجه الحكومة عجزاً في تمويل الاستثمار العام إذا قلت أسعار النفط العالمية أو إذا واجه الاقتصاد أزمة الحكومة النفطية كانهخفاض أسعار النفط أو انخفاض الإنتاج، وهذا لأن الاقتصاد الليبي ليس غداً بما يكفي ليعوض النقص في الإيرادات النفطية عبر مصادر أخرى، وبذلك يصبح التناسب بين التوسع المالي والنمو الاقتصادي ضعيف، أما إذا تم تطبيق النظرية النقدية في الاقتصاد الليبي، فإنه في ظل غياب التنوع

الاقتصادي، فإن التناصب بين عرض النقود والنمو الاقتصادي يصبح أيضاً ضعيفاً، وذلك زيادة عرض النقود دون وجود إنتاجية متنوعة في الاقتصاد لن تكون فعالة وقد تؤدي إلى تضخم غير مسبوق، مما يضعف نتائج السياسة النقدية بشكل كبير، فالإقتصاد الليبي يعتمد على تدفق الإيرادات النفطية، مما يجعل التحكم في عرض النقود مرتبطاً بالأسعار النفطية بدلاً من سياسات نقدية.

من هذا المنطلق يجب إعادة النظر في كيفية تطبيق هذه النظريات أو السياسات في الإقتصاد الليبي وأن يُؤخذ في الاعتبار طبيعة الإقتصاد الليبي الريعي، مثل التغيرات النفطية، غياب التنوع الاقتصادي، والاعتماد على الإيرادات الكبيرة الناتجة عن الإنفاق. وأن يكون هناك تركيز أكبر على تطوير سياسات فعالة وتراعي القيود المتراكمة على الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل.

تعتمد الحكومات على استخدام أدوات السياسة المالية من خلال زيادة الإنفاق، في حين قد تستخدم الحكومات أيضاً السياسة النقدية من خلال زيادة عرض النقود، بالتالي فإن هذين المتغيرين مرتبطان ارتباطاً مباشراً بالسياستين النقدية والمالية، هذان السياستان لا بد أن تكونا مكملتين لبعضهما البعض كما توصي به أغلب الدراسات السابقة حتى تؤدي الغرض من كليهما، كما أنه من خلال النظريات هناك إثبات لوجود علاقة سببية لكل منهما قد تؤثر على الأخرى، حتى وإن كانت هذه العلاقة غير مباشرة، وبالرغم من الدراسات العديدة التي تطرقت إلى هذا الموضوع، إلا أن أغلب الدراسات لم تتطرق إلى تحليل العلاقة السببية بين التوسع المالي وعرض النقود بل كان دائماً هناك متغير آخر تبحث في العلاقة معه من خلال النظريات، بالإضافة إلى أن النتائج كانت مختلفة من دولة لأخرى، وبالتالي كان من الضروري من تغطية هذه الفجوة البحثية لفهم هذه العلاقات بشكل أعمق خاصة في السياق الليبي المعاصر (1980-2020)، وبالتالي يمكن طرح إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

ما طبيعة العلاقة السببية التبادلية بين التوسع المالي وعرض النقود في الإقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2020)، وكيف تؤثر السياسات النقدية والمالية على استقرار الإقتصاد الكلي في ظل التحديات الاقتصادية المختلفة (مثل التضخم، البطالة، والنمو الاقتصادي)؟

4- فرضية الدراسة:

1.4 الفرضية الأساسية:

وجود علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين التوسع المالي وعرض النقود بالمفهومين الضيق والواسع تؤثر على ديناميكيات الإقتصاد الكلي.

2.4 الفرضيات الفرعية:

1. الفرضية الأولى:

التوسع المالي يؤدي إلى تغييرات مباشرة في عرض النقود من خلال آليات التمويل.

2. الفرضية الثانية:

عرض النقود يساهم في تعزيز التوسع المالي (الإنفاق العام) عبر تخفيض تكاليف الاقتراض الحكومي.

5- أهداف الدراسة:

- 1- فهم العلاقة السببية بين التوسع المالي وعرض النقود من خلال الأدبيات الاقتصادية.
- 2- تحليل العلاقات السببية التبادلية بين التوسع المالي وعرض النقود باستخدام الأدوات الإحصائية والنظرية من واقع الاقتصاد الليبي.
- 3- استكشاف مدى توافق العلاقة مع النظريات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي.
- 4- تقييم تأثير هذه العلاقة على النمو الاقتصادي والاستقرار المالي والنقدي في الاقتصاد الليبي.
- 5- تقديم توصيات للسياسات المالية والنقدية بناءً على النتائج المستخلصة لتحسين فعالية إدارة السياسات من أجل تحسين الاستقرار المالي والنقدي في الاقتصاد الليبي.

6- أهمية لدراسة:**1.6 الأهمية العلمية:**

تسهم هذه الدراسة في تعزيز الفهم العلمي للعلاقة السببية بين التوسع المالي وعرض النقود، حيث إنه لا توجد دراسات سابقة في الاقتصاد الليبي لفهم طبيعة العلاقة السببية بين التوسع المالي وعرض النقود وتأثيراتها على الاستقرار المالي والنقدي والنمو في الاقتصاد الليبي، بالتالي، فإن فهم العلاقة السببية بين التوسع المالي وعرض النقود يمثل الفجوة البحثية التي تغطيها هذه الدراسة.

2.6 الأهمية العملية:

- 1- تقدم هذه الدراسة رؤى عملية لصناع القرار في وضع سياسات مالية ونقدية أكثر توازناً، مما يساعد في توجيه السياسات الاقتصادية المستقبلية.
- 2- تقديم توصيات عملية لتحسين توازن وتكاملية السياسات النقدية والمالية في الاقتصاد الليبي، مما يدعم النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي والتنمية المستدامة.

7- منهجية الدراسة:**1.7 الإطار النظري للدراسة:**

تحليل العلاقة من منظور النظريات الاقتصادية ذات الصلة.

2.7 المنهج المتبع:

تعتبر هذه الدراسة من البحوث التطبيقية التي تهدف إلى تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الليبي. وقد تم استخدام المنهج الوصفي الكمي لتقديم فهم شامل للعلاقات المدروسة باستخدام منهجية Toda-Yamamoto، في الاقتصاد الليبي.

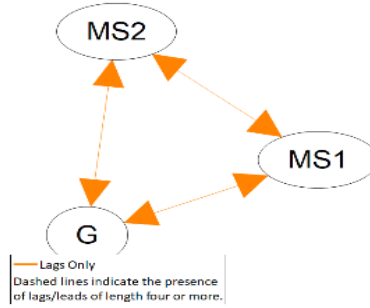
3.7 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من البيانات الاقتصادية المتعلقة بالإنفاق العام وعرض النقود في دولة في الاقتصاد الليبي يشمل المجتمع جميع المؤشرات الاقتصادية ذات الصلة التي تصدرها الجهات الرسمية،

مثل وزارة المالية والبنك المركزي، بالإضافة إلى تقارير المؤسسات الدولية ذات الصلة، وتم اختيار عينة الدراسة بناءً على العلاقة بين التوسع المالي وعرض النقود من خلال النظريات التي تفسره، تتضمن عينة الدراسة بيانات سلسلة زمنية سنوية عن: التوسع المالي المعبر عنه بالإنفاق العام وعرض النقود بالمفهومين الضيق والواسع خلال الفترة من (1980-2020).

تم الاعتماد على مصادر بيانات ثانوية رسمية في جمع المعلومات اللازمة لهذه الدراسة لضمان جودة المعلومات وتحقيق الأهداف البحثية، تشمل هذه المصادر، تقارير البنك المركزي الليبي، تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والإحصاءات الرسمية الصادرة عن وزارة المالية الليبية.

4.7 نموذج الدراسة



الشكل رقم (01) نموذج الدراسة باستخدام برمجية Eviews

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برمجية Eviews.

8- مصطلحات الدراسة:

1. التوسع المالي، معبراً عنه بالإنفاق العام G
2. عرض النقود بالمفهوم الضيق MS1.
3. عرض النقود بالمفهوم الواسع MS2.

9- حدود الدراسة:

1. الحدود الزمنية: تغطي هذه الدراسة الفترة من (1980-2020). تم اختيار هذه الفترة؛ لأنها تشمل تقلبات اقتصادية وسياسية مهمة في الاقتصاد الليبي، مما يسمح بتحليل عميق لتأثير التوسع المالي على عرض النقود بالمفهومين الضيق والواسع.
2. الحدود الجغرافية: تركز الدراسة على الاقتصاد الليبي فقط. لذا، فإن النتائج والاستنتاجات المستخلصة قد لا تكون قابلة للتعميم على اقتصادات أخرى؛ نظراً للظروف الاقتصادية والسياسية التي مرّ بها الاقتصاد الليبي خلال الفترة المدروسة.
3. الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على تحليل العلاقة السببية بين التوسع المالي وعرض النقود بالمفهومين الضيق والواسع فقط مع استبعاد العوامل الأخرى.

10- الإطار النظري للدراسة:**1.10 المتغير التابع التوسع المالي:**

يقصد بالتوسع المالي زيادة حجم الأموال المتاحة في الاقتصاد، والتي يمكن أن تتضمن زيادة الإنفاق الحكومي، أو زيادة الاقتباسات من قبل الأشخاص، أو الوصول إلى قاعدة الإيرادات من خلال الضرائب أو مصادر أخرى. توسعت ماليًا لتحفيز النشاط الاقتصادي والنمو من خلال الاستثمار والاستهلاك. (Auerbach & Gorodnichenko, 2012)

2.10 النظريات الاقتصادية التي تفسر التوسع المالي:

يمكن تفسير التوسع المالي من خلال عدة نظريات يتم التركيز على بعضها، وهي النظريات التي تفسر التوسع المالي مع عرض النقود فقط.

1. النظرية الكينزية:

وفقاً لجون مينارد كينز، فإن الإنفاق العام يلعب دوراً محورياً في تحفيز الطلب الكلي في الاقتصاد. فإذا زاد الإنفاق العام، قد تحتاج الحكومات إلى تمويل هذا الإنفاق من خلال الاقتراض أو زيادة السيولة، مما يؤثر على عرض النقود، وزيادة الإنفاق الحكومي خلال فترات الركود لتعزيز النشاط الاقتصادي أو تمويل العجز الحكومي قد يؤدي إلى توسع في عرض النقود. (Bağdigen & Çetintaş, 2003).

2. نظرية النقديين:

وفقاً لميلتون فريدمان، لعرض النقود دور في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي، حيث يرى النقديون أن زيادة عرض النقود هي المحرك الأساسي للتضخم، فإذا زاد عرض النقود عبر سياسات نقدية توسعية، فإن ذلك قد يُسهل على الحكومات زيادة إنفاقها العام نتيجة انخفاض تكاليف الاقتراض، حيث التحكم في عرض النقود هو المفتاح لتحقيق استقرار الأسعار مما يسهل على الحكومة زيادة الإنفاق العام. (Friedman, 1968).

3. نظرية التمويل بالعجز:

عندما تقوم الحكومات بتمويل إنفاقها العام من خلال الاقتراض أو طباعة النقود، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة عرض النقود، فإذا كان تمويل العجز عن طريق البنك المركزي من خلال طباعة النقود، فإن عرض النقود يرتفع مباشرة.

وإذا كان التمويل عبر إصدار سندات دين، فقد يؤدي ذلك إلى زيادات غير مباشرة في عرض النقود إذا تم استيعاب السندات من قبل البنوك (Lahcen Dardouri, 2013).

4. قانون فاغنر:

يركز على العلاقة طويلة الأجل بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، حيث تزداد الحاجة إلى الإنفاق الحكومي مع تقدم الاقتصاد وزيادة تعقيده.

يمكن أن يؤدي زيادة التوسع المالي (الإنفاق العام) إلى زيادة الحاجة للتمويل، مما قد يؤثر على عرض النقود إذا تم تمويل الإنفاق عبر أدوات نقدية.

كل هذه النظريات تفسر العلاقة بين عرض النقود والتوسع المالي من خلال العلاقة التداخلية بينهما، ومنه جاءت الحاجة لفهم العلاقة السببية بينهما في سياق الاقتصاد الليبي، بعدما بينت الدراسات السابقة لاقتصاديات مختلفة تباين سببية هذه العلاقة في كل اقتصاد بسبب السياسات المرتبطة التي تتبعها كل دولة وطبيعة اقتصادياتها. (Bağdigen & Çetintaş, 2003).

5. نظرية النقد الحديثة.

وتعمل على اتباع سياسة تقضي بزيادة الإنفاق الحكومي على خدمات الصحة والتعليم بشكل كبير وغير معهود، تعتمد النظرية النقدية الحديثة على أن الدولة التي لها عملة وطنية غير مدعومة بالذهب أو الفضة، وغير مرتبطة بعملة دولة أخرى، تستطيع أن تمول إنفاقها بالنقد الوطني دون حدود، أي ليس هناك قيود على التوسع الممكن في موازنتها، كما يتمثل الهدف الرئيسي لفرض الضرائب في مثل هذه الدولة في السيطرة على الطلب الكلي، وليس تمويل الإنفاق الحكومي. (ماس، 2024).

6. نظرية الاقتصاد الكلي في ظل الاقتصادات الريعية:

تعتمد على كيفية الاعتماد على الموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز، على الأداء الاقتصادي الناجح. تعتبر الاقتصادات الريعية تلك التي تعتمد بشكل أساسي على صادرات هذه الموارد، مما يؤدي إلى مجموعة من التحديات الاقتصادية كضعف التنوع الاقتصادي، إهمال التطور المبكر كالصناعة المتقدمة، والركود الاقتصادي وسوء توزيع الدخل، وتفترض زيادة الانفتاح التجاري. (Sachs & Warner, 1995).

11- الإطار العملي للدراسة:

عندما يكون الهدف الأساسي هو البحث عن العلاقات التبادلية بين المتغيرات طويلة الأجل، فإن اختبارات السببية هي المناسبة، إلا أنه قبل ذلك لابد من تحليل خصائص السلسلة الزمنية أولاً، لمعرفة الاختبار المناسب لاستقرارية السلاسل الزمنية من أجل معرفة تكامل كل سلسلة، حتى نتمكن من استخدام اختبار السببية المناسب له.

1.11 تحليل السلاسل الزمنية للمتغيرات.

يبين الشكل رقم (02) الرسم البياني للسلاسل الزمنية للمتغيرات خلال الفترة من (1980-2020) ويوضح الرسم أن الاتجاه العام لبعض السلاسل غير واضح، كما أنها متعرضة لصدمات واضحة بدأت من (2005) أثرت على السلسلة من حيث الاتجاه العام وخصائص السلسلة، كالتالي:

• الاتجاه العام للسلاسل الزمنية للمتغيرات:

1. الإنفاق العام (G): يبين الرسم أن الإنفاق العام لديه اتجاهًا تصاعدياً ثابتاً بمرور الوقت، مع زيادات كبيرة، مرتبطة بفترات معينة من التوسع المالي والأزمات الاقتصادية.
2. عرض النقود بالمفهوم الضيق (MS1): تظهر الرسم لسلسلة عرض النقود الضيق اتجاهًا تصاعدياً متزايداً، مما يوضح نمواً تدريجياً في عرض النقود الضيق. بالإضافة إلى بعض التقلبات الطفيفة.

3. عرض النقود بالمفهوم الواسع (MS2): يبين الرسم أنها عرض النقود الواسع مشابهة لسلسلة عرض النقود الضيق، ولكنها أكثر تقلبًا، مما يعكس تغييرات دورية أكثر وضوحًا أو استجابةً لعوامل اقتصادية محددة.

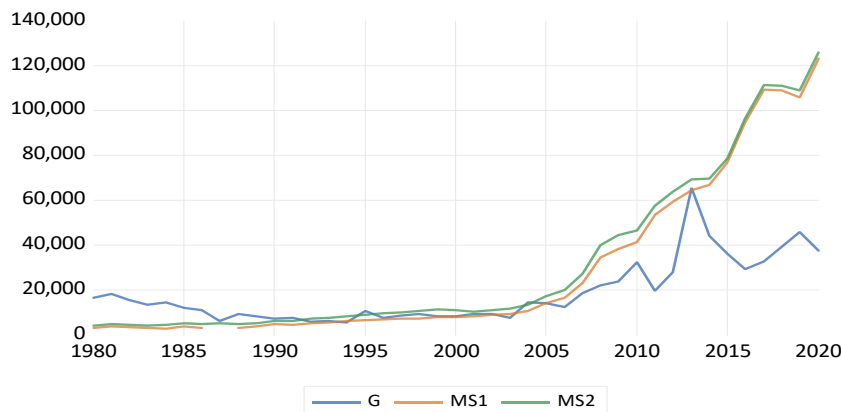
• تحليل خصائص السلسلة:

1. تحتوي السلسلة على نقاط تغير مفاجئة حادة، بسبب الإصلاحات الاقتصادية التي حدثت خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى بعض المشاكل الاقتصادية التي واجهت الاقتصاد الليبي.

2. السلاسل الزمنية لعرض النقود الضيق وعرض النقود الواسع والإنفاق العام تعكس توجهات طويلة الأجل، بسبب السياسات التوسعية، وتحكم أقوى من قبل السلطات المالية والنقدية.

3. الإنفاق العام يعكس استقراراً نسبياً إلا أنه خلال سنة (2011) زاد الإنفاق العام حتى سنة (2014)، ثم بدأ في الانخفاض بسبب عدم قدرة الدولة على الإنفاق بعد توقف تصدير النفط، فقلَّ حصول الدولة على النقد مما قلل من إنفاقها.

4. عرض النقود بالمفهومين الضيق والواسع يعكس استقراراً نسبياً مع مرور الوقت.



الشكل رقم (02) الرسم البياني للسلاسل الزمنية للمتغيرات

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برمجية Eviews 13.

2.11 اختبار الاستقرار:

من خلال تحليل خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات، وجدنا أنها قد تعرضت لتقلبات مفاجئة وحادة لسلسلة الإنفاق العام، بالتالي فإن الاختبارات التقليدية لجذر الوحدة تصبح غير صالحة إذا عانت السلاسل الزمنية من تغيرات هيكلية (صدّامات)؛ وذلك لأنها تصبح متحيزة تجاه إمكانية رفض فرض عدم الخاص بهذه الاختبارات (Nelson & Plosser, 1982).

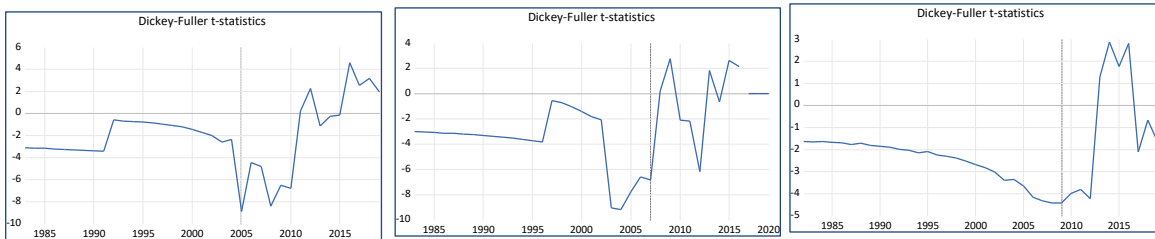
يبين الجدول رقم (01) والشكل رقم (03) نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية ذات الصدمات، ونلاحظ من خلال الجدول والرسم الصدمات التي تعرضت لها هذه السلاسل كما أظهرت نتائج اختبار الاستقرار Breakpoint ADF بالاعتماد على معيار Schwarz Bayesian Criterion (SBC)، أن

جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول ما عدا الإنفاق العام الذي كان مستقرا عند المستوى، أي أن درجة تكامل السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات هي $I(1)$ ما عدا السلسلة الزمنية للإنفاق العام فهي متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ ، كما هو موضح بالجدول رقم (01):

جدول رقم (01) نتائج استقرارية المتغيرات باستخدام اختبار *Breakpoint ADF*

Variables	t-Statistic	critical values	K
G	-4.415403	-4.443649	$I(0)$
MS1	-9.188507	-4.443649	$I(1)$
MS2	-8.879488	-4.443649	$I(1)$

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برمجية Eviews 13.



الشكل رقم (03) نتائج استقرارية المتغيرات باستخدام اختبار *Breakpoint ADF*

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برمجية Eviews 13.

3.11 اختبار السببية:

إذا كان الهدف من الدراسة هو اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات في الأجل الطويل وكانت هذه المتغيرات مستقرة عند رتب مختلفة فإن استخدام منهجية Toda-Yamamoto Causality Test هو الاختبار المناسب في هذه الحالة، ولكي يتم تحليل العلاقة السببية باستخدام هذه المنهجية نحدد أولاً: d_{max} the order VAR $(k + d_{max})$ ، حيث تعبر k عن عدد فترات الإبطاء المثلى، وتعبر d_{max} عن أكبر رتبة لتكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث، ويمكن وصف النموذج لمنهجية Toda-Yamamoto Causality Test باستخدام متغيرات البحث كالتالي: (Toda & Yamamoto, 1995).

$$G_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^k \delta_{1,i} G_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+d_{max}} \delta_{2,j} G_{t-j} + \sum_{i=1}^k \delta_{3,i} MS1_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+d_{max}} \delta_{4,j} MS1_{t-j} + \sum_{i=1}^k \delta_{5,i} MS2_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+d_{max}} \delta_{6,j} MS2_{t-j} + \epsilon_{1t}$$

$$MS1_t = \theta_0 + \sum_{i=1}^k \theta_{1,i} MS1_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+d_{max}} \theta_{2,j} MS1_{t-j} + \sum_{i=1}^k \theta_{3,i} G_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+d_{max}} \theta_{4,j} G_{t-j} + \sum_{i=1}^k \theta_{5,i} MS2_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+d_{max}} \theta_{6,j} MS2_{t-j} + \epsilon_{2t}$$

$$MS2_t = \gamma_0 + \sum_{i=1}^k \gamma_{1,i} MS2_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+dmax} \gamma_{2,j} MS2_{t-j} + \sum_{i=1}^k \gamma_{3,i} G_{t-i} \\ + \sum_{j=k+1}^{k+dmax} \gamma_{4,j} G_{t-j} + \sum_{i=1}^k \gamma_{5,i} MS1_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+dmax} \gamma_{6,j} MS1_{t-j} \\ + \epsilon_{3t}$$

يعتبر اختبار السببية Toda-Yamamoto TY non Granger causality test النموذج المتكامل لسببية جرانجر، وذلك لأنه يعطي السببية في الأجل القصير والسببية في الأجل الطويل، وقد تم تطوير اختبار Toda-Yamamoto TY non Granger causality test، الذي تم تطويره بواسطة كل من (1995) Toda & Yamamoto، باستخدام إحصائية اختبار Wald المعدل على معلمات نموذج VAR (k) الأصلي بدرجات حرية k ويمكن القول: من الناحية العملية أن تُعد سببية جرانجر أداة قوية لتحليل العلاقات الزمنية الديناميكية بين المتغيرات، تساعد في فهم طبيعة العلاقات السببية والتنبؤية، مما يُساهم في اتخاذ قرارات مبنية على النتائج المتحصل عليها.

4.11 نتائج اختبار السببية في ظل فرضيات الدراسة:

يوضح الجدول رقم (02) نتائج اختبار العلاقة السببية في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة، ومن خلال نتائج اختبار السببية نلاحظ أن:

1- لا توجد علاقة سببية طويلة الأجل من التوسع المالي إلى عرض النقود بالمفهومين الضيق والواسع في الاقتصاد الليبي، وبالتالي نرفض الفرضية الأولى التي تنص على التوسع المالي يؤدي إلى تغييرات مباشرة في عرض النقود من خلال آليات التمويل في الاقتصاد الليبي. تعكس هذه النتيجة محدودية تأثير السياسة المالية على المعروض النقدي، مما يعني أن الاقتصاد الليبي يفتقر إلى الروابط القوية بين أدوات السياسة المالية والنقدية مقارنةً بالاقتصاديات الأخرى. كما أن زيادة التوسع المالي لو أدت إلى زيادة عرض النقود في اقتصاد يعتمد على النفط قد تؤدي إلى التضخم إذا لم تتم مراقبة نمو الإنتاج المحلي، أو لم تتم زيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد.

2- توجد علاقة سببية طويلة الأجل من عرض النقود بالمفهومين الضيق والواسع إلى التوسع المالي، وبالتالي نقبل الفرضية الثانية التي تنص على أن عرض النقود يساهم في تعزيز التوسع المالي (الإنفاق العام)، تعكس هذه النتيجة طبيعة الاقتصاد الليبي يعتمد بدرجة كبيرة على السياسة النقدية لدعم التوسع المالي في القطاعات غير الانتاجية، خاصة في ظل محدودية مصادر الإيرادات المتنوعة والقيود الهيكلية في الاقتصاد الليبي.

جدول رقم (02) نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests			
Dependent variable: G			
Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
MS101	16.63164	2	0.0002

MS201	14.23346	2	0.0008
Dependent variable: MS1			
Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
G	0.629733	2	0.7299
MS201	7.641327	2	0.0219
Dependent variable: MS201			
Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
G	0.359354	2	0.8355
MS101	7.612300	2	0.0222

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برمجية Eviews 13.

5.11 الاختبارات التشخيصية لاختبار السببية:

للتأكد من سلامة النموذج وسلامة النتائج المتحصل عليها من خلال اختبار لنموذج Augmented VAR الذي تم اختبار سببية Toda-Yamamoto على ضوءه، تم التشخيص من خلال اختبار الارتباط التسلسلي و اختبار التوزيع الطبيعي، ونلاحظ من خلال نتائج هذه الاختبارات أن الإحصاءات الخاصة بهذه الاختبارات أكبر من (0.05). بالتالي، يدل هذا على أن النموذج لا يعاني لا من مشكلة الارتباط التسلسلي ولا مشكلة عدم التوزيع الطبيعي، وأنه يمكن الوثوق بنتائجه كما هو موضح بالجدول رقم (03) والجدول رقم (04)، أما من خلال الشكل رقم (04) فقد أوضحت النتائج أن جميع الجذور تقع داخل الدائرة للوحدة، أي أن القيم المتوقعة للنموذج لا تتغير بشكل كبير بمرور الوقت أو عند إدخال صدمات صغيرة، مما يعزز موثوقية التحليل والنتائج، وبالتالي هذا يوضح أن هناك استقراراً لهيكل نموذج Augmented VAR. عليه، يمكن الاعتماد على النموذج لتحليل العلاقات بين المتغيرات وتفسير النتائج بشكل علمي ودقيق.

الجدول رقم (02) نتائج اختبار *VAR Residual Serial Correlation LM Tests*

Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	Df	Prob.	Rao F-stat	Df	Prob.
1	13.84673	9	0.1279	1.634226	(9, 53.7)	0.1290
Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h						
Lag	LRE* stat	Df	Prob.	Rao F-stat	Df	Prob.
1	13.84673	9	0.1279	1.634226	(9, 53.7)	0.1290

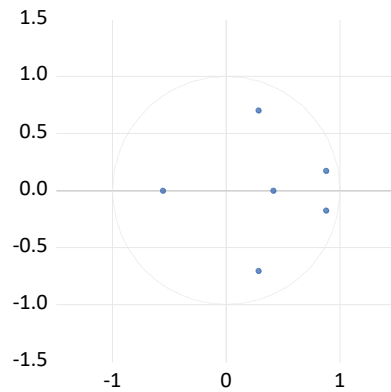
المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برمجية Eviews 13

الجدول رقم (03) نتائج اختبار *VAR Residual Normality Tests*

Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal			
Component	Jarque-Bera	Df	Prob.
1	0.998567	1	0.3177
2	4.681157	1	0.0605
3	0.032390	1	0.8572
Joint	5.712115	3	0.1265

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برمجية Eviews 13.

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



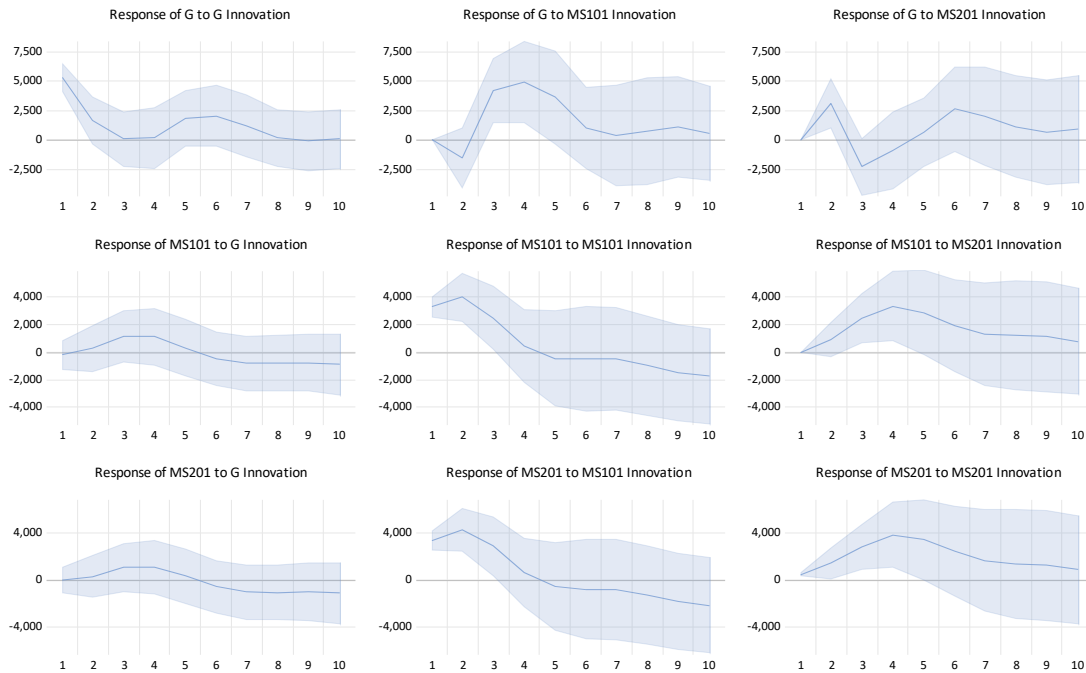
الشكل رقم (04) يوضح نتائج اختبار الجذور المعكوسة لاستقرار هيكل النموذج

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برمجية Eviews 13.

6.11 دوال الاستجابة النبضية:

نلاحظ من الشكل رقم (05) ومن خلال دوال الاستجابة للصدمات أنه عندما تحدث نبضة من عرض النقود سواء بالمفهوم الضيق أو المفهوم الواسع فإن الإنفاق العام يستجيب لهذه الصدمة بشكل فوري تقريباً بعد حدوث صدمة في عرض النقود، وتستمر لفترة زمنية قبل أن تتلاشى تدريجياً مع مرور الوقت، مما يشير إلى تأثير السياسة النقدية القوي على تمويل الأنشطة الحكومية؛ إلا أن الاستجابة ضعيفة وقصيرة وغير مستدامة في عرض النقود، سواء بمفهومه الضيق أو الواسع بسبب الصدمة من الإنفاق العام، مما يعكس ضعف العلاقة بين السياسة المالية والنقدية في سياق الاقتصاد الليبي.

Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations
95% CI using analytic asymptotic S.E.s



الشكل رقم (05) نتائج اختبار دوال الاستجابة للصدمات

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برمجية Eviews 13

12- النتائج والتوصيات:

من خلال نتائج البحث نلاحظ أن نتائج هذه الدراسة لم تتفق بشكل كامل مع دراسة (علاوي وراهي 2015) من حيث أن الدراسة الحالية أحادية الاتجاه فقط أم أنها ثنائية الاتجاه بسبب الاختلاف في السياسات النقدية والمالية التي يتبعها الاقتصاد الليبي والاقتصاد العراقي، أما الدراسات الأخرى لم تنطقت إلى دراسة العلاقة بين المتغيرين بشكل مباشر، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

(1) أن عرض النقود يؤدي دوراً رئيسياً في تعزيز التوسع المالي، وهو ما يعكس الاعتماد على السياسات النقدية لدعم الإنفاق العام، وذلك لأن الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي للإنفاق العام، وبالتالي فإن تمويل الإنفاق الحكومي لا يعتمد على الاقتراض المحلي أو إصدار النقد الجديد، بل على العوائد النفطية، مما يتطلب الحاجة إلى زيادة عرض النقود. كما أن زيادة التوسع المالي لو أدت إلى زيادة عرض النقود في اقتصاد يعتمد على النفط قد تؤدي إلى التضخم إذا لم تتم مراقبة نمو الإنتاج المحلي، أو لم تتم زيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد.

(2) كما أن التوسع المالي لا يترجم إلى تغييرات مباشرة في عرض النقود، وذلك يرجع لعدم تكامل السياستين النقدية والمالية، وذلك بسبب القيود الهيكلية في الاقتصاد الليبي، حيث إن الحكومة تركز فقط على الأهداف في الأجل القصير ولا تركز على الأجل الطويل، التي يمكن أن يكون لها أثر على زيادة عرض النقود والتي بدورها قد تزيد من التضخم في اقتصاد ريعي، كما أن الدول عندما تتعرض لعجز حكومي فإنها تعتمد على تمويل هذا العجز من خلال الاقتراض الخارجي أو استخدام احتياطات أجنبية، أي أنه يتم الاعتماد على مصادر أخرى غير زيادة طباعة النقود مما يمنع وجود الأثر السلبي، أيضاً الطبيعة الهيكلية للإنفاق في الاقتصاد الليبي والتي لا يتم إنفاقها على مشاريع استثمارية إنتاجية أو تنموية أو تطوير مشاريع حتى تزيد من عرض النقود في المقابل؛ بل يكون الإنفاق على مشاريع لاتدر عائداً، بل إنها تقلل من الركود بتنشيط الاقتصاد.

(3) ولهذا فإن هذه الورقة توصي بتعزيز التكامل بين السياسات من خلال تحسين التنسيق بين السياسات المالية والنقدية لضمان تأثير فعال للإنفاق العام على الاقتصاد الكلي جهود شاملة تشمل تطوير المؤسسات المالية، والأدوات المالية، وتنويع مصادر الدخل. هذه الخطوات ستساعد على تحسين الاقتصادي الأمثل للتنمية الاقتصادية، كتنويع الإيرادات الحكومية (كفرض الضرائب غير نفطية، دعم القطاع الزراعي، تحسين النقل اللوجستي في المناطق الحرة) لتقليل الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للتمويل، مما يعزز الروابط بين الإنفاق العام وعرض النقود، وتطوير آليات تمويل العجز الحكومي بشكل أكثر كفاءة دون التأثير سلباً على المعروض النقدي.

(4) إنشاء لجنة تنسيق بين وزارة المالية والمصرف المركزي، وضمان متابعة مستمرة لخطط الإنفاق.

13- الخلاصة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين التوسع المالي وعرض في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2020) ومدى الارتباط فيما بينها بعلاقات سببية، باتجاه واحد أو باتجاهين. لتحقيق هدف الدراسة تم استخدام منهجية Toda-Yamamoto في تحديد العلاقة السببية في المدى الطويل، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه توجد علاقة سببية باتجاه واحد من عرض النقود بالمفهومين الضيق والواسع إلى التوسع المالي، مما يعني أن السياسة النقدية لها تأثير قوي على تمويل الأنشطة الحكومية، إلا أن التوسع المالي لا يؤثر في عرض النقود بالمفهومين الضيق والواسع، مما يدعو إلى تعزيز التكامل بين السياسات المالية والنقدية لتحقيق أهداف اقتصادية متوازنة، وتنوع مصادر الإيرادات والإنفاق على المشاريع التنموية والإنتاجية، وتقليل الإنفاق على المشاريع التي لاتدر عوائداً.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- الحسين، علي وغانم، رقية (2022)، أثر الإنفاق الحكومي على السياسة النقدية في ظل داخلية عرض النقود (العراق أنموذجاً)، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية بجامعة المثني، العدد 4(12)، 2022، ص 25-36.
- حمودي، علي عبدالرضا (2001)، المداخل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات - المديرية العامة للإحصاء والبحوث.
- رزق، ميراندا زغول (2010)، التجارة الدولية، الزقازيق.
- سوزي، عدلي ناشد (2003)، أساسيات المالية العامة: الإنفاق العام - الإيرادات العامة - الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان.
- العيسى، نزار سعد الدين، قطف، إبراهيم سليمان (2006)، مبادئ الاقتصاد الكلي وتطبيقاته، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع.
- الفيتوري عطية المهدي (2000)، الاقتصاد الدولي - بنغازي، مركز البحوث الاقتصادية.
- ناصر، نسيم (2004). دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة (2005-2012)، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر.
- سكر، ف. (2018). أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي حالة الجزائر (1980-2016). مجلة السياسة والاقتصاد، 1(1)، 99-127.
- علاوي، كامل كاظم، & راهي، محمد غالي. (2015). تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974-2010. كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة الكوفة *Al-Ghary Journal of Economic and Administrative Sciences*, (32)10.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). (2011). مرصد الريادة الفلسطيني 2010.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Auerbach, Alan J., and Yuriy Gorodnichenko. 2012. "Measuring the Output Responses to Fiscal Policy." *American Economic Journal: Economic Policy*, 4(2): 1–27. DOI: 10.1257/pol.4.2.1.
- Bağdigen, Muhlis and Çetintaş, Hakan (2003): Causality between Public Expenditure and Economic Growth: The Turkish Case. Published in: *Journal of Economic and Social Research*, Vol. 1, No. 6 (2004): pp. 53-72.
- Blanchard, O. J., & Fischer, S. (Eds.). (1989). *NBER macroeconomics annual 1989* (Vol. 4). MIT Press.
- Collier, P., & Hoeffler, A. (2004). Greed and Grievance in Civil War. *Oxford Economic Papers*, 56(4), 563–595.
- Georgantopoulos, A. G., & Tsamis, A. (2012). The interrelationship between money supply, prices and government expenditures and economic growth: A causality analysis for the case of Cyprus. *International Journal of Economic Sciences and Applied Research*, 5(3), 115-128.
- Hussain, M. I., & Zafar, T. (2018). The interrelationship between money supply, inflation, public expenditure and economic growth. *European Online Journal of Natural and Social Sciences*, 7(1), pp-1.
- Jihane, Benkhaira., Hafid, El, Hassani. (2023). 1. Economic recovery through the money supply and public spending in Morocco: an empirical investigation. *African Journal of Economic and Management Studies*, doi: 10.1108/ajems-04-2023-0134
- Jihane, Benkhaira., Hafid, El, Hassani. (2023). Economic recovery through the money supply and public spending in Morocco: an empirical investigation. *African Journal of Economic and Management Studies*, doi: 10.1108/ajems-04-2023-0134.
- Lahcen Dardouri, (2013) The State's General Budget Deficit and Its Treatment in the Positive Economy, *Muthanna Journal Economic and Administrative Research* No 14, p. 106.
- Liliana, B., Diana, M., & Carmen, C. (2011). IS THERE A CORRELATION BETWEEN GOVERNMENT EXPENDITURES, POPULATION, MONEY SUPPLY AND GOVERNMENT REVENUES? *International Journal of Arts & Sciences*, 4(12), 241.
- Toda, H. Y., & Yamamoto, T. (1995). Statistical inference in vector autoregressions with possibly integrated processes. *Journal of econometrics*, 66(1-2), 225-250.
- Sachs, J. (1995). Natural resource abundance and economic growth. *Development Discussion Paper*, (517).